ورشة الشهر القادم لمناقشة قانون الإدارة المحلية وتفعيل دور المجالس المحلية

رئيس مجلس محافظة ريف دمشق لـ«الوطن»: المجالس المحلية بحاجة إلى أن تمارس صلاحياتها وتأخذ دورها على الشكل الأمثل

| محمد منار حميجو

كشف رئيس مجلس محافظة ريف دمشق إبراهيم جمعة عن تشكيل المجلس للجان مؤقتة منها لجنة مختصة لمناقشة القانون الخاص بالإدارة المحلية وكيفية تفعيل دور الوحدات الإدارية لتمارس صلاحياتها وفق القانون وذلك تمهيداً للتحضير لورشة العمل التي سوف تعقدها المحافظة منتصف الشهر القادم، مشيراً إلى أنه سوف يكون هناك جانب من الورشة لمناقشة المواضيع الاستثمارية لريف دمشق وبالتالي سيكون هناك اختصاصيون في القانون والإدارة والاقتصاد لمناقشة هذه المواضيع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين جمعة أن الهدف من الورشة هو مناقشة كيفية تفعيل دور المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية للاستفادة القصوى من قانون الإدارة المحلية ومناقشة قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧، موضحاً أن هذا القانون هو الذي يحدد صلاحيات المجالس المحلية إضافة إلى النظام الداخلي الذي يحدد آليات العمل والاجتماعات لهذه المجالس وكيفية اتخاذ قراراتها.

جمعة أشار إلى أنه سوف يصدر عن الورشة العديد من المقترحات الخاصة في هذا الموضوع والتي سوف تتابعها اللجان المؤقتة التي تم تشكيلها من مجلس المحافظة، وخصوصاً أنه سوف يتم في الورشة استضافة مختصين من الجامعات وكل الفعاليات من المجتمع الأهلي والمنظمات والنقابات وكل المعنيين في موضوع الإدارة المحلية.

وبين جمعة أن قانون الإدارة المحلية أعطى صلاحيات للمجالس المحلية لتقوم بدورها والنهوض بواقع المجتمع المحلي سواء بما يخص الجانب التنموي والمشاريع الاستثمارية أم بما يخص تقديم الخدمات للمواطنين، وبالتالي فإن المجالس المحلية بحاجة إلى أن تمارس

صلاحياتها وتأخذ دورها على الشكل الأمثل، مضيفاً: نحن في مجلس المحافظة والمكتب التنفيذي وعلى رأسه المحافظ نقوم بمتابعة مستمرة مع المجالس المحلية لتأمين كل الاحتياجات.

ولفت إلى أنه يحق لمجلس المحافظة تخصيص بما لا يزيد على ٢٥ بالمئة لإقامة مشاريع تنموية في المحافظة، مشيراً إلى ان هذه المرة الأولى التي يتم تخصيص هذه النسبة للمشاريع التنموية بحيث تحقق عوائد تنموية للمحافظة.

وبين جمعة أن هناك اهتماماً بشكل كبير من وزارة الإدارة المحلية والبيئة والمحافظة لتطوير كيفية حصول المجالس المحلية على الإيرادات ولذلك تم إجراء دورتين لرؤساء المجالس المحلية والمحاسبين والمكاتب الفنية من أجل شرح كيفية استفادة الوحدات الإدارية في استثمار مواردها الذاتية في الحد الأقصى، مبيناً أنه كان هناك مختصون من الجامعة والوزارة شرحوا لهم كيف يمكن الاستفادة من القوانين والأنظمة ومنها القانون ٣٧ الذي صدر في عام ٢٠٢١ الخاص بذلك.

وأضاف: بالتالي هذا يعود على فهم ووعي الوحدات الإدارية والمكاتب التنفيذية ونشاطاتها ومهامها، مبيناً أن أهم صلاحيات ومهام المجالس المحلية في استثمار مواردها الذاتية وتحسين إيراداتها من خلال الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها وكذلك الرسوم والتكاليف الأخرى التي فرضتها حتى تقوم بدورها كما يجب.

> اهتمام كبير لتطوير كيفية حصول المجالس المحلية على الإيرادات من خلال المشاريع الاستثمارية

ولفت إلى أنه في الشهر الماضي عقد المحافظ اجتماعاً مع الوحدات الإدارية في المحافظة حول تنفيذ الخطط لكل الوحدات الإدارية بما في ذلك الجانب الخاص بالاستثمار في هذه الوحدات وبناء عليه كرم المحافظ ١٠ رؤساء وحدات إدارية كما أنه في المقابل وجه ملاحظات شديدة لوحدات إدارية لم تقم بأي مشروع استثماري لتحقيق إيرادات لها.

بشور: الشكاوى مبالغ بها وما من طبيب يجري جراحة لا داعي لها

العاتكي: الكثير من الأطباء قرروا إجراء عمليات جراحية لمريضات لسن بحاجة لها من أجل المال والمشفى العام أنقذهم

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

يصل «الوطن» بين الحين والآخر معلومات وشكاوى تفيد أن نسبة غير قليلة من الأطباء يلجؤون لإجراء عمليات جراحية مختلفة في مشافٍ خاصة وبمبالغ كبيرة جداً لمرضى يراجعونهم، وأن بعض المرضى الذين يعجزون عن تأمين كلف العمليات يراجعون المشافي العامة ليتبين من خلال دراسة حالاتهم أن الكثير منهم لا يحتاجون للعمليات ما يعني أن الأطباء الذين راجعوهم يعملون بعقلية تجارية وليست إنسانية

مدير عام مشفى التوليد بطرطوس الدكتورة ريم العاتكي أكدت وجود هذه الظاهرة بكثرة وقالت: لنترفع عن ذكر الأسماء لأنها كثيرة وكبيرة، والعمليات التي يجرونها من دون أن تكون المريضة بحاجة لها تتراوح من الاستئصال التام للرحم إلى بوليب باطن رحم، ومن عمليات تعتبر فاشلة في الطب المسند بالدليل كفتح الأنابيب إلى كيسات المبيض الوظيفية التي تتراجع عفوياً من دون الحاجة لجراحة والموضوع يطول!

وأضافت العاتكي: الكثير من الحالات التي راجعت طبيباً ما وأكد حاجتها لعملية وهي فقيرة لا تملك المال ولا إمكانية تأمينه ولذلك تلجأ إلينا ومن كثرة هذه الحالات

> مدير مشفى طرطوس: وصلت لقناعة أن الله يحب الفقير

وصلت لقناعة تامة أن الله يحب الفقير لأن الغني عندما يطلب منه الطبيب إجراء العملية يوافق فوراً، أما الفقير فيلجأ لمشفى الدولة ليكتشف أنه ليس بحاجة لعملية في حالات كثيرة

وتابعت: أقول لهؤلاء الأطباء إن الله يمهل ولا يهمل والمشكلة أن هؤلاء المرضى يسلمون الأمر لله ويعتبرون أنهم نجوا من هذه (النصيبة) ولا يشتكون.

وبخصوص الدور الذي تقوم به المشفى قالت: إنها تقدم الخدمة الحقيقية لكل طالب خدمة، وطبعاً الخدمة مجانية أو شبه مجانية(رمزية) حيث إن أكبر فاتورة عملية جراحية لا تتجاوز مئة ألف ليرة سورية مع نقل دم، علماً أن فاتورة نقل كيس دم في المشافي الخاصة لا تقل عن ١,٥ ليرة مليون ليرة سورية. وطبعاً الحالات الإسعافية معفاة بالقانون إضافة لإعفاء ذوي الشهداء والجرحى ومريضات السرطان.

أما مدير عام مشفى بانياس الوطني الدكتور عماد بشور فيقول إن المرضى الذين يراجعون المشفى يراجعون العيادات الخارجية لتقرير وضعهم الصحي وتحديد العلاج المناسب وبالمشفى توزع العمليات حسب دور الأطباء بالعمليات.

ودور المريض يعطى بناء على اليوم وليس بناء على اسم الطبيب باستثناء بعض الحالات النوعية قد يتم فيها مراعاة اسم الطبيب الجراح لأن بعض الحالات تتطلب دراسة واسعة قبل الجراحة فليس منطقياً أن يدرسها ويجهزها طبيب ويجريها طبيب آخر قد لا يكون على اطلاع كامل بوضع المريض.

أما ما يقوم به الأطباء في عياداتهم الخاصة فليس من صلاحية المشفى التدخل به وهذه الشكاوي يجب أن تقدم للنقابة وليس لنا، نحن مسؤولون عن عمل المشفى وعمل الطبيب ضمن المشفى وليس عن ممارساته في عيادته الخاصة.

ولكن أكاد أجزم أن هذه الشكاوى مبالغ بها وليست دقيقة فما من طبيب يجري عمل جراحي لا داعي له، وأرجو التحقق من الشكاوى حين ورودها لأن التجني على الأطباء بات ظاهرة تستحق المراقبة والمحاسبة.

وأضاف بشور: قد تكون هناك ممارسات خاطئة من قبل البعض ولكن يجب ألا تطول الجميع... وبالنسبة لكلف العمليات بالخاص فهذه ليست مسؤولية المشافي العامة...وطالما ذكرتم أنه يراجع المشفى بعد مراجعة الطبيب بعيادته ليكتشف أنه ليس بحاجة لعمل جراحي..فأعتقد أن هذا مدعاة فخر لمشافي الدولة كونها مازالت تقدم الخدمات الصحيحة وأتمنى أن يتم تقديم الشكاوى بهذا للنقابة.

الدكتور مدير عام مشفى الباسل بطرطوس اسكندر عمار نفى علمه بوجود أي معطيات أو معلومات لديه حول هذا الموضوع.

المسابح في المزارع الخاصة تُرخص سياحياً

مدير شؤون البيئة: ضبط مسابح مخالفة لشروط التعقيم والفلترة في السويداء

| السويداء– عبير صيموعة

بات ارتياد المسابح يقتصر على العائلات الميسورة، شأنها شأن كثير من الفعاليات السياحية على ساحة المحافظة، بسبب ارتفاع أسعار رسوم دخولها التي تبدأ من ١٥ ألفاً للشخص الواحد وصولاً إلى ٤٠ ألفاً حسب درجة وتجهيزات كل مسبح، كما ارتفعت أسعار المسابح الخاصة التي انتشرت في السنوات الأخيرة ضمن فيلات سكنية أو مزارع خاصة بحيث وصلت أجرة الليلة الواحدة في بعضها إلى ٥٠٠ ألف وتجاوز الإيجار في بعضها الـ٨٠٠ ألف.

بدوره مدير شؤون البيئة في السويداء رفعت خضر أكد لـ«الوطن» أن المسابح على ساحة المدينة ومحيطها التي يتجاوز عددها الـ٣٠ تتم متابعتها من المديرية ضمن جولات متلاحقة.

وبين أن المديرية كشفت خلال جولاتها الأخيرة على عدد منها وتبين عدم التزامها بتعقيم المياه بمادة الكلور بالشكل الأمثل ما قد يؤدي إلى نقل الأمراض المعدية لرواد هذه المسابح خاصة الجلدية والتنفسية، كما تم رصد غياب شبه تام لتشغيل نظام الفلترة بالساعات المطلوبة بذريعة ساعات التقنين الطويلة للتيار الكهربائي.

وأكد أنه تم توجيه إنذارات بحق ثلاثة مسابح لعدم التزامها بشروط ومواصفات المياه ونسبة الكلورة ضمنها إضافة إلى توجيه أكثر من تنبيه للمسابح المخالفة عن طريق محافظة السويداء.

وبيّن خضر أن كثيراً من مخالفات التعقيم كان سببها عدم وجود الخبرة الفنية لنسبة الكلورة التي من المفترض وضعها ضمن المسابح وفق كميات المياه الموجودة في حوض المسبح الأمر الذي أوجب قيام المديرية لاحقاً بجولات أخرى للتأكد من التزام المخالف منهم للشروط التي تحتوي على أي من المسابح لمتابعتها والتأكد من تعقيمها.

> أصحاب مسابح: نقص بالمياه والمازوت

كما كان لأصحاب المسابح الخاصة شكواهم التي تضمنت معاناتهم من عدم توافر المياه اللازمة للمسابح لعدم تأمينها من مؤسسة المياه بذريعة عدم توافر مادة المازوت للصهاريج الناقلة للمياه، ولتشغيل المولدات عند انقطاع التيار الكهربائي خاصة في ظل ساعات التقنين الطويلة الأمر الذي كان له أثر سلبي على نظام الفلترة الذي من المفترض ضمان تشغيله بشكل مستمر لدى المسابح لتبقى المياه بحالة متجددة.

وأكد أصحاب المسابح أن عجزهم عن تأمين المياه والمازوت حال دون استمرارية العمل ضمن منشآتهم الاستثمارية، الأمر الذي أدى إلى اللجوء للسوق السوداء لتأمينها رغم ارتفاع أسعارها إلا أن الغش بالمادة المبيعة كان له تأثير سلبي على المولدات مع تكرار أعطالها الأمر الذي أوقف اللجوء إليها رغم الضرورة.